

طموحات جزائرية لتحقيق أمن الطاقة من المصادر النظيفة

اتسعت طموحات الجزائر لجذب الاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة، لتتصدر بذلك رهانات البلد النفطي لإنعاش النشاط الاقتصادي المتعثر وتخفيف اعتماده المفرط على العوائد المترجعة للنفط والغاز، بهدف تعديل الاختلالات الكبيرة في التوازنات المالية.

الجزائر - تعكف الجزائر على حشد جهودها لخوض معركة التحول إلى الطاقات النظيفة والخروج من الارتهاق للطاقة التقليدية عبر استراتيجية يعتبرها خبراء غير جديّة نظرا لعدم وضع أسس عملية وقانونية لتحقيق الأهداف المرجوة، في وقت تمر فيه البلاد بأزمة انحصار عوائد صادراتها النفطية بشكل متسارع.

الجزائر تستعد لإطلاق مشروع تافوك 1 بقيمة 3.6 مليار دولار لإنتاج الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية

وكشفت السلطات عن خطط لإطلاق مشروع كبير لإنتاج الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية بتكلفة تتراوح بين 3.2 و3.6 مليار دولار، بحسب بيان صادر عن رئاسة الحكومة الأربعاء.

وقالت الحكومة في بيان نشرته وكالة الأنباء الرسمية إن رئيس الوزراء عبدالعزيز جراد عقد اجتماعا مع أعضاء الحكومة عبر تقنية الفيديو كونفرانس تناول خلاله ملفات من بينها إطلاق مشروع إنجناز محطات شمسية كهروضوئية لإنتاج الطاقة الكهربائية.

وأوضح البيان أنه في إطار الانتقال في الطاقة الذي يمثل نقطة مهمة ضمن مخطط عمل الحكومة للسنوات المقبلة، يعززم قطاع الطاقة إطلاق مشروع ضخم يسمى "تافوك 1".

وبدأت الجزائر بشكل متاخر في التفكير في الطاقات النظيفة قياسا بالمغرب الذي قطع أشواط طويلة في هذا المجال، كما أن تونس بدأت تتلمس هذا الطريق لتقليص عجز الطاقة الذي يلتهم موازنة الدولة سنويا.

وتهدف الحكومة ضمن خطة واسعة لتركيز محطات شمسية بقدرة إجمالية تبلغ 4 آلاف ميغاواط بحلول العام 2024 وينتظر أن تجزأ المحطات في عشر ولايات على مساحة إجمالية تقدر بنحو 6400 هكتار تقريبا.

وسيمكن المشروع إلى جانب تلبية الطلب المحلي على الطاقة والحفاظ على الموارد الأحفورية، من تحسين موقع الجزائر في السوق الدولية، من خلال تصدير الكهرباء بسعر تنافسي وتنمية المهارات.

ومن المتوقع أن يوفر المشروع 56 ألف وظيفة جديدة خلال مرحلة الاستغلال. وسبق أن أكدت الجزائر أنها تخطط لإنجناز محطات لتوليد 15 ألف ميغاواط من الكهرباء بحلول 2030 وذلك لتلبية الطلب المحلي.

وتحتاج الجزائر إلى 1500 ميغاواط سنويا من الكهرباء لذلك، حيث أن محطات توليد الكهرباء التي يتم إنجنازها حاليا تتم وفق تكنولوجيات متطورة تسمح بتوفير 30 في المئة من الاستهلاك السابق للغاز مع نفس القدرة الإنتاجية.

وبذلت الجهات المعنية بتطوير قطاع الطاقة البديلة في السنوات الخمس الأخيرة جهودا كبيرة، لكنها واجهت عقبات لتنفيذ خططها، من أبرزها البيروقراطية والفساد بقيادة لوبي

ويعني ارتفاع الخسائر مع ارتفاع الإيرادات، أن الشركة لا تزال مندفعه للتوسع في نشاطات ليست ذات جدوى، وهو ما تكشفه الصفقات الاستعراضية، التي يملئها الرئيس رجب طيب أردوغان بهدف التفاخر بأرقام باتت محور الأزمات العميقة للاقتصاد التركي.

ونقلت الخطوط التركية، التي يشرف عليها أردوغان بشكل مباشر عبر رئاسته لصدوق الثروة السيادية، مقرها إلى مطار إسطنبول الجديد في بداية أبريل العام الماضي، في مسعى لتعزيز أعمالها. واستقبل محللون رهان أنقرة على تحقيق الخطوط الجوية التركية قفزات محتملة، بعد تدشين مطار إسطنبول الجديد بشكل رسمي، بالتشكيك.

وتطالب الأوساط الاقتصادية التركية بالاهتمام أولا بمعالجة العقبات، التي تعرقل دخول الشركة الحكومية في منافسة مع أكبر شركات النقل الجوي في منطقة الشرق الأوسط.

وقد جاءت تلك الخطوة في وقت تشهد فيه علاقات تركيا توترات متكررة وتداول الحكومة جاهدة تعويض خسائر قطاع السياحة والسفر الذي يساهم عادة بنحو 30 مليار دولار سنويا في الاقتصاد ويدعم الكثير من القطاعات الأخرى، من خلال التوسع في دعم وقود الطائرات ومساعدة الفنادق في الحصول على قروض.

وقالت وكالة بلومبرغ في وقت سابق هذا الشهر إنه في أعقاب ركود قصير، تتزايد الحاجة الملحة في تركيا لتخفيف العبء على الاقتصاد، إذ تتعرض الليرة واحباطاتها من النقد الأجنبي للضغط منذ أكثر من شهر بعد أن اتخذت تدابير بعيدة المدى لمكافحة الوباء.

ووقع خبراء المؤسسة في تقريرهم أن تراجع عائدات الشركة بحوالي 48 في المئة، ما يعادل سبعة مليارات دولار تقريبا، الأمر الذي يضاعف الضغوط عليها بشكل أكبر. وفي ضوء ذلك، من المرجح أن تصل خسائر الخطوط الجوية التركية بنهاية العام الجاري إلى حوالي مليار دولار.



نقاد صبر التونسيين

تجميد التوظيف الحكومي في تونس يفجر احتقانا شعبيا

بوادر صدام مع النقابات تعمق تبعات الوباء الاقتصادية

وتعرض عبيدي إلى هشاشة قوانين التوظيف لافتقا إلى أن عقود العمل الهشمة التي وضعتها الدولة لحت القطاعات الخاصة على توفير فرص عمل هي قوانين جائرة وتحرم الشباب الباحث عن عمل المنتفع بتغطية اجتماعية في القطاع الخاص من حقه في التوظيف في العام.

وفي خضم هذا الرفض، عبرت تنسيقية عمال الحضائر بالحوض المنجمي بمنطقة المتولي من محافظة قفصة جنوب البلاد عن رفضها لخطة الحكومة، التي "تهدد السلم الاجتماعي"، كما دعت مختلف المنظمات الاجتماعية الأخرى إلى التصدي لسياسات الحكومة.

وقال حاتم بوبكري النائب عن حركة الشعب، وهي أحد مكونات الائتلاف الحكومي في تصريح خاص لـ"العرب إن" حزبه ضد المنشور الحكومي القاضي بوقف التوظيف في القطاع العام معتبرا أن المعركة الحقيقية في هذه المرحلة هي معركة العمل وتخفيض البطالة.



حاتم بوبكري

عقود العمل التي وضعتها الدولة للمتولين كرس الفساد

وأوضح بوبكري، وهو عضو المجلس الوطني لحركة الشعب "كما قد تقدمنا بمبادرة تشريعية مفادها توفير فرص عمل للذين طالت ملتهم أكثر من 10 سنوات ونحن بصدد دراسة الأفضل بما يتماشى مع إمكانيات الدولة المالية وعضو غلق باب التوظيف يجب التفكير في البدائل".

وأشار النائب إلى أن منظومة العمل تتسكو إشكاليات كبيرة وكانت تقوم على المحسوبية والرتبوة والولاءات قبل الثورة و"خلنا أن بعدها ستتغير الأمور"، غير أن الوضع تفاقم وقام طرف سياسي بإغراق المؤسسات العامة بالتوظيف العشوائي مما عمق عجز المؤسسات الاقتصادية من جهة، وتدهور خدماتها، من جهة أخرى، نظرا لعدم ارتكازها على الكفاءة.

وأعتبر أن عقود العمل التي وضعتها الدولة لحت القطاع الخاص على توفير الوظائف فتحت الباب أمام أصحاب الأعمال لإبتزاز المتقدمين على الوظائف وذلك بطلب مبلغ مالي منهم من ضمن المساهمة، التي يحصلون عليها من الدولة لتخفيف عبء الراتب على الشركة الخاصة كشرط لتوفير وظيفة لهم.

وتكافح تونس تحديات اقتصادية صعبة في ظل تدهور نسب النمو وتراجع القدرة الشرائية خلال السنوات الأخيرة الماضية وتقلص حركة الاستثمارات فضلا على تجاذبات سياسية متواصلة ومطلبية شعبية كبيرة زادت من حجم التركة الثقيلة.

وحاولت الحكومات المتعاقبة إنجاز إصلاحات اقتصادية ومالية قصد ترشيد النفقات والتحكم في حجم مخصصات الأجور العامة ضمن اتفاق مجموعة قروض من صندوق النقد يقع صرفها على مراحل.

أيقظ قرار غلق باب التعيينات في الوظائف الحكومية للعام الرابع على التوالي المطالب الشعبية في تونس حيث أجج قرار حكومي بوادر السخط لدى النقابات العمالية، التي عبرت عن رفضها القاطع لهذه الخطة، ما يعيق التحديات أمام الحكومة، التي تكافح مخلفات الوباء وتجاوزات سياسية عميقة داخل البلد، الذي يعاني أصلا من مشاكل اقتصادية لا حصر لها.

الأجور وتقليص سن التقاعد وتصنيف مهنة التدريس ضمن المهن الشاقة. وقال الحسين عبيدي عضو المكتب التنفيذي لاتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل، وهي منظمة تمثل خريجي الجامعات الذين لم يلتحقوا بسوق العمل، في تصريح خاص لـ"العرب" "نرفض رفضا قاطعا المنشور الحكومي ولن نبقي مكتوفي الأيدي وسنذهب في مسارين إلى الاحتجاج كحق دستوري وكوسيلة ضغط".

ودعا عبيدي أعضاء الاتحاد وكافة العاطلين عن العمل للتعبئة للاحتجاج، مشيرا إلى أن بالحوار والتفاوض مفتوح "من مطلق دورنا كمنظمة وطنية مع تقديم المقترحات والحلول".

وتجمع منظمات وخبراء على أن سياسة التوظيف في تونس تحتوي اختلالات كبيرة وهو ما تعرض إليه عبيدي بقوله "هناك خلل في سياسة التوظيف والتعيينات تتم حسب الولاءات الحزبية للحاكمين الجدد وملف التوظيفي يصبح يخضع لمنطق الغنيمة الحزبية أكثر من ذي قبل".

وتعيش المالية العامة ضغوطا كبيرة في ظل تواصل العجز في الموازنة وارتفاع حجم النفقات الحكومية مقابل محدودية مصادر التمويل رغم الانتعاش الطفيف خلال العامين الأخيرين في بعض المؤشرات الاقتصادية على غرار انخفاض نسبة التضخم وارتفاع مخزون النقد الأجنبي وارتفاع عائدات السياحة.



حسيب عبيدي

التوظيف الحكومي يخضع لمنطق الغنيمة والولاء الحزبي

وأعتبر عبيديان الضغوط التي تواجهها المالية العامة ناتجة عن ضبابية الرؤية وتواصل اعتماد نفس المنوال التنموي الفاشل إضافة إلى عدم حوكمة التصرف وانعدام الشفافية في إدارة الموارد الاقتصادية، فضلا على تفشي الفساد، الذي أثر بصورة مباشرة على النمو.

وأشار إلى أن الصعوبات الاقتصادية، التي تعيشها تونس نتيجة لكون التغييرات الاجتماعية والسياسية قابلها جمود على المستوى الاقتصادي مما خلق هوة بين واقع سياسي واجتماعي متمسم بالحركية الدائمة والمطلبية المتواصلة و بين واقع اقتصادي جامد لم يواكب هذه التطورات.



سنا عدوني صحافية تونسية

تونس - أشار قرار رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ موجبة من التثديد والرفض داخل الأوساط النقابية، التي عبرت في بيانات عديدة عن رفضها لتحمل فاتورة فشل السياسات العامة في البلاد رغم تبريرات خبراء بأن القرار ناتج عن ضغوط كبيرة على المالية العامة، التي لا تحتمل نفقات جديدة في ظل شح مصادر التمويل والركود الاقتصادي.

وأعلن الفخفاخ، نهاية الأسبوع الماضي، عن بعض الخطوط العريضة لموازنة 2021 والهادفة إلى الحد تداعيات فيروس كورونا، من خلال منشور تم توجيهه إلى الوزراء والمحافظين ورؤساء الهيكل والهيئات الدستورية، إذ أوصى فيه باتخاذ تدابير للحد من الإنفاق العام خاصة في ما له علاقة بالوظائف في القطاع العام.

ومن ضمن القرارات التي تضمنها المنشور، غلق باب التوظيف للعام المقبل باستثناء بعض الاختصاصات الملحة وذات الأولوية القصوى إلى جانب إجراء إنجاز برامج جديدة للتكوين، وتأجيل الترقيات، والتحكم في حجم مخصصات الأجور، وعدم تعويض الشغور الناتج عن إحالة الموظفين والمعطلين التقاعد. وعدم سداد الساعات الإضافية باستثناء وزارتي الدفاع والداخلية ومؤسسة رئاسة الجمهورية.

ولم يتأخر الاتحاد العام التونسي للشغل، أكبر نقابة عمالية في البلاد، في التعبير عن رفضه القاطع لهذا القرار الذي وصفه بأنه يكرس السياسات اللاشعبية والسلا اجتماعية التي ستزيد من نسبة البطالة وتحمل الموظفين تبعات أزمة كورونا.

ونسبت وكالة الأنباء الرسمية للناطق باسم الاتحاد سامي الطاهري، قوله إن "مكاسب الأجراء ليست للمساومة وعلى أنه لا تنازل عن حقوقهم المضمنة في القوانين".

وأضاف الطاهري، الذي يشغل أمين عام مساعد لرئيس الاتحادان "المنشور يتضمن توصيات لا اجتماعية تستهدف الموظفين وتحملهم أعباء خلل التوازنات العامة، الذي تسببت فيه خيارات الحكومات المتعاقبة بما فيها الحكومة الحالية التي اختارت أن تنسج على المنوال نفسه".

وكان اتحاد الشغل قد خاض خلال العامين الماضيين موجة من الاحتجاجات والإضرابات طيلة أشهر مع حكومة يوسف الشاهد المنتهية عهدتها حيث انتهت بتوقيع اتفاق يقضي بزيادة رواتب موظفي القطاع العام فضلا على مكاسب أخرى تم إقرارها بالنسبة لقطاع التربية والتعليم تضمن ترفيع

